الحويله يطالب بتعويض أصحاب الحلال عن خسائرهم

قال النائب د.محمد الحويلة: بعد تواصل كثير من أصحاب الحلال الذين يتعرضون لخسائر في هذه الظروف الصعبة لوجود حلالهم خارج الكويت ، يجب وضع حلول عاجلة ومناقشتها لحفظ أموالهم وتجنيبهم الخسائر فهم شريحة ليست بقليلة وتأثرت كبقية أصحاب الأنشطة التجارية

د. محمد الحويله

3 نواب يقترحون تطبيق القانون على مخالفي إجراءات «كورونا»

رياض عواد

أعلن النواب محمد الدلال و د.عادل الدمخي وعبدالله الكندري تقدمهم باقتراح برغبة جاء في مقدمته:

إن احترام النظام العام وضمان سيادة القانون من أهم أعمدة استقرار المجتمع وبالتالي ضمان أكبر لاستيفاء حقوق الناس، وقد نص الدستور الكويتي في المادة 49 على " مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت"، ويستوجب النص السابق على أنه كل مواطن ومقيم أن يلتزم في الآداب العامة والسلوكيات ويحترم حقوق الآخرين ومشاعرهم وقيمهم فلا يتجاوزها قانونيًا ولا يخل أو يجرح الشعور العام في المجتمع بسلوكيات لا قانونية.

وفي ظل هذه الأزمة وانشغال رجال الأمن في الصفوف الأمامية بتطبيق النظام فيما يتعلق بمكافحة وباء (كورونا) الذي اجتاح الكويت، نجد البعض من ضعاف النفوس استغلوا هذه الفرصة بتركيز وزارة الداخلية جهودها بهذه الأزمة بالمناطق السكنية ومناطق العزل، وذلك بالقيام بارتكاب جرائم المخدرات والجرائم المتعلقة بالآداب العامة في الشواطئ والجزر ضاربين بالحائط قوانين الدولة وما أكدت عليه المادة 49 من الدستور.

وقد نتج عن ذلك كثرة شكاوى الأهالي وأصحاب الشاليهات ورواد الجزر من ارتكاب هؤلاء للمخالفات.

وحرصا على استقرار المجتمع وحمايته من هذه الآفة وتعزيز القيم الحضارية والأخلاقية بصورة مسؤولة وقيام سلطات الدولة بمسؤولياتها لتفعيل احترام القانون والآداب العامة، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – قيام وزارة الداخلية بتشديد الرقابة على المرافق العامة للدولة والشواطئ والجزر وتطبيق القانون على المخالفين وتوفير السكينة لأصحاب الشاليهات وأسرهم واحالة كل مخالف للقانون إلى القضاء.

2 – قيام وزارة الداخلية بتسهيل تواصل الأهالي بالأجهزة المختصة بالوزارة في حالة وجود ممارسات أو سلوكيات مخالفة للقانون من خلال وجود خط ساخن وتوفير خدمة التواصل الكتروني المخصصة للملفات القانونية في الأماكن العامة.

3 – تكليف إدارة الشرطة المجتمعية بالوزارة بتواجد أعضاء الإدارة والعاملين فيها في الأماكن العامة والشواطئ لضمان توفر الأمن وتسجيل المخالفات لمن يتجاوز القانون والنظام والآداب العامة.

4 – قيام وزارة الداخلية بتكليف خفر السواحل تكثيف دورياتها في الجزر والشاليهات لمنع أية ممارسات مخالفة للقانون.

5 – قيام وزارة الداخلية بحملة إعلامية بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة لتعزيز احترام الجميع للنظام العام والآداب العامة والتحذير من مخالفة القانون أو الإساءة للآخرين.

6 – إنشاء قوة إسناد للمنطقة الجنوبية (منطقة صباح الأحمد البحرية –الخيران ...) لدعم القوات المشاركة كالنجدة والمرور والأمن العام، وذلك لضبط الأمن والاستقرار.

جلسه سابقة

طالب بعودة سيارات التاكسي للعمل وتعويض أصحابها

الدمخي يسأل وزير الصحة عن عدد الأطباء الموقوفين عن العمل

قال النائب د.عادل الدمخي ان شركات توصيل الركاب "الأجرة" تستغيث بسبب التوقف الكامل للنشاط وهم يعانون من الالتزامات والايجارات والرواتب وأقساط السيارات باعتبارها الدخل الوحيد لهم ولأسرهم واعتمادهم عليها بشكل كبير.

واضاف الدمخي يجب تعويض أصحاب شركات الأجرة "التاكسي" عن الضرر الذي لحق بهم وتسريع فتح العمل لهم مع الأخذ بعين الاعتبار الوقاية الصحية وشروط السلامة ، خصوصا مع قرب افتتاح المجمعات التجارية والاسواق التي يعمل بها موظفون لا يمتلكون سيارات أو أي وسيلة نقل.

واختتم الدمخي تصريحه بقوله الاستمرار بوقف "التاكسي" دون مبرر سيشجع المركبات الخاصة على تحميل الركاب ومخالفة القانون ، علما أن التاكسي لم يتوقف في دول العالم ونرجو مع الانتقال للمرحلة الثانية وفتح المجمعات التجارية والاسواق أن يتم توفير خدمة النقل بشكل رسمي

من جهة اخرى اعلن النائب عادل الدوخي عن توجيهه سؤالا الى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح طالب فيه من وزير الصحة تزويده بعدد الأطباء الذين تمت احالتهم التحقيق او تدويرهم من وظائفهم او ايقاع عقوبات ادارية عليهم وذلك من شهر فبراير الماضي وحتى الآن

– نص السؤال –

نشرت جريدة الجريدة في صفحتها الأولى يوم الجمعة 19/6/2020 افتتاحية تناولت موضوع وزارة الصحة في إحالة أطباء الى التحقيق او ايقاع الخصومات عليهم بسبب ابداء آراء نقدية علمية مخالفة لتوجهات الوزارة، وقد أكد اكثر من طبيب تعرضه لمثل هذه الإجراءات عبر حساباتهم في وسائل التواصل الاجتماعي.

لذا يرجى تزويدي بالآتي

1 – كم عدد الأطباء الذين تمت احالتهم التحقيق او تدويرهم من وظائفهم او ايقاع عقوبات ادارية

وذلك من شهر فبراير الماضي وحتى تاريخ ورود السؤال لك؟

2 – ما أسماء هؤلاء الأطباء ومسمياتهم الوظيفية؟

3 –ما هي أسباب الإحالة وما هي العقوبات التي وقعت بحقهم؟

4 – تزويدي بكل المواد والقوانين التي استندت عليها وزارة الصحة لإحالتهم للتحقيق.

د. عادل الدمخي

الهدية: الحفاظ على القيم الاجتماعية.. ضرورة

طالب النائب محمد الهدية بتعزيز قيم المجتمع التي كان لها الدور الواضح في قوته وتماسكه داعيا إلى تطبيق القانون على كل من يتجاوز المنظومة الأخلاقية مستغربا التجاوزات على القانون والآداب العامة في بعض الشواطيء والجزر والأماكن العامة.

وقال الهدية : إن وزارة الداخلية مطالبة باتخاذ الاجراءات القانونية بحق كل من يتطاول على الآداب العامة ويثير الفوضى في أماكن الترفيه التي تقصدها الأسر الكويتية مطالبا باجراءات أمنية مشددة من خلال انشاء مخفر في المناطق التي زادت فيها عدد الشكاوى من المواطنين ولابد من ايقاف التجاوزات التي لم تعد مقبولة لتجاوزها الحد المعقول ولتعديها على حرية الآخرين .

واكد الهدية على ضرورة الحد من السلوكيات غير المألوفة في بعض الجزر والأماكن العامة خصوصا أن مثل هذه السلوكيات ليس من أخلاق مجتمعنا المحافظ داعيا الداخلية إلى حفظ الأمن ومعاقبة كل من يسيء إلى الآداب العامة .

محمد الهديه